

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

المُساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الأول من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدم لكم النتائج المالية للربع الأول من العام الجاري والمنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٨. وتستند هذه النتائج على البيانات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

لقد كانت الثلاث شهور الأولى من العام الجاري واعدة بالنسبة للبنوك الإسلامية بالسلطنة حيث شهد قطاع الصيرفة الإسلامية خلالها نمواً متواصلاً انعكس بشكل إيجابي على أداء السوق بأكمله. وإننا نؤمن أن التطور يظهر جلياً أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية وما ينتظره من فرص واعدة للنمو والازدهار على الرغم من التحديات المختلفة.

فعلى الرغم من التحديات التشغيلية، استطاع البنك خلال الربع الأول من العام الجاري أن يحقق نتائج جيدة على جميع الأصعدة. فقد تمكنا خلال هذه الفترة من تسجيل نمو بنسبة ٣٨% في الأصول وبنسبة ١٤% في الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك بفضل الأسلوب المميز الذي نتبعه في جميع جوانب الأعمال ونجاحنا في خفض التكاليف على نحو ملحوظ. كما احتفلنا خلال الفترة الماضية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لتأسيس البنك، باعتباره البنك الإسلامي الأول في السلطنة. وقد كان للاستراتيجية التي يتبعها البنك والتي تتمركز حول خدمة العملاء بالغ الأثر في تحقيق البنك لمجموعة كبيرة من الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية.

وقد واصل البنك تركيزه على تنمية الميزانية العمومية، وتنويع مصادر الدخل، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن. وقد جاء ذلك تمشياً مع استراتيجيتنا لعام ٢٠٢٠ والتي أتاحت لنا الاستفادة من الفرص المتنامية في القطاعات الصناعية الواعدة ومكنتنا من ممارسة عملياتنا بثقة كبيرة في ظل التحديات المتعددة الموجودة على الساحة في الوقت الحالي.

ونحن على ثقة تامة أنه ومن خلال العمل وفقاً لمحااور استراتيجيتنا الثابتة وميزانيتنا المرنة، سنتمكن في بنك نزوى من التغلب على أي تحديات اقتصادية مع مواصلة إثراء تجربة الزبائن بخدمات ومنتجات تلبي متطلباتهم فضلاً عن إيجاد قيمة للمساهمين والشركاء.

تعزيز الوعي

خلال الربع الأول واصل البنك جهوده الريادية في تعزيز الوعي حول مفهوم الصيرفة الإسلامية، ومزاياها، والفرص التي تحملها. حيث واصلنا محطات البرنامج التثقيفي للمالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع شركة تكافل عمان للتأمين والشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية، والذي يهدف نحو تعزيز مفهوم المالية الإسلامية المتمثل في التمويل والتأمين والاستثمار لدى أفراد المجتمع، حيث غطى البرنامج إلى الآن خمسة مناطق في أرجاء السلطنة. وعلاوة على ذلك، فقد استضاف البنك مجموعة من الوفود المحلية والعالمية وذلك لإطلاعهم بتجربة وخبرة البنك في قطاع الصيرفة الإسلامية.

الأداء المالي

نمت محفظة أصول البنك الإجمالية بنسبة بلغت ٣٨% لتصل إلى ٧٧٥ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٥٦٢ مليون ريال عماني، في حين ارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ٣١% لتصل إلى ٥٩٢ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في ودائع العملاء بنسبة بلغت ٥٣% لتصل إلى ٦٠٩ مليون ريال عماني. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويلات وذلك على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع تعزيز مسيرة نمائه، الأمر الذي من شأنه أن يساهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ١٤% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية بنسبة ٤% فقط الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالالتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ١٠٠٤٢ ألف ريال عماني. وهو انجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في التزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أداء البنك وإطفاء الخسائر المتركمة

خططنا المستقبلية

بدء الاقتصاد المحلي في التعافي وذلك بفضل تحسن أسعار النفط، ومن المتوقع أن يواصل القطاع المصرفي في السلطنة مسيرة تطوره وازدهاره، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تشغيلية خاصة في ظل ضبط الأوضاع المالية وتزايد الدين العام والذي بدوره يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. وقد ساهمت المبادرات التي تتبناها الحكومة لتنويع مصادر الدخل وتطلعها لمواكبة ودخول الأسواق العالمية وتعديل قوانين البنك المركزي العماني الحالية في تخفيف الضغوط على السيولة المحلية. ومع ذلك، يبقى ارتفاع تكاليف التمويل كتحدي أساسي للقطاع بأكمله.

ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة ٣% خلال العام الجاري ٢٠١٨ وأن يحقق القطاع المصرفي نمواً بنسبة ٨% إلى ١٠%. كما أنه من المتوقع أن تزيد مستويات إنتاج النفط الخام هذا العام بعد التباطؤ الذي شهده خلال العام المنصرم ٢٠١٧ بسبب تخفيضات إنتاج النفط.

وسيعزز النمو في القطاع غير النفطي من خلال الاستثمار في البنية التحتية حيث شرعت الحكومة في برنامج شراكة القطاعين العام والخاص من خلال شركة تنفيذ التي ستجلب استثمارات من المستثمرين المحليين والأجانب. ونظراً للدور المرتقب أن يلعبه القطاع الخاص في تشكيل رأس المال، فإن توجه الحكومة لن يقتصر على تحسين البيئة الاستثمارية فحسب والترويج لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والعام وإنما سيتعدى ذلك ليشمل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخصيص جزء من المشاريع ليتم تنفيذها من قبل هذا القطاع، إضافة إلى ضمان تنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ". وفي ظل الوضع المالي الإيجابي والمبادرات الحكومية الرامية نحو تعزيز الاقتصاد، فإنه من المتوقع أن يزداد معدل الطلب على الائتمان خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يظل استهلاك الأسر المعيشي محدوداً نظراً لنسب النمو المتواضعة في معدل الدخل، وزيادة تكاليف الوقود.

لا تزال التطلعات خلال العام الجاري ٢٠١٨ إيجابية وذلك مع توقعات نمو مجموعة من القطاعات التي تشمل: قطاع التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، والتجارة والنقل. وسيواصل القطاع المصرفي استفادته من المزايا التنافسية لإظهار المزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل

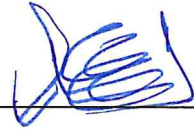
السلطات المحلية على تعزيز وتحسين النموذج العماني من خلال تطبيق قوانين لحماية الاقتصاد المحلي ومواصلة تنميته من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات الجديدة بما يتماشى مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بالدعم المالي.

بنك نزوى ملتزم بموقعه الريادي في تعزيز وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية، كما يعمل على توسعة الحصة السوقية للقطاع. ورحلتنا الممتدة لخمسة أعوام إضافة إلى الإنجازات التي حققتها والتي تعكس جهودنا الريادية والحيثية لتمكين مجتمعاتنا من خلال حلول مصرفية عصرية وذات كفاءة وجودة عالية. وسنواصل العمل وفقاً لاستراتيجيتنا والتي تركز على الأداء المالي، والتطور التقني، وتعزيز الحصة السوقية، وثقافة العمل. وعلاوة على ذلك، فإننا سنعمل على مواصلة تقديم منتجات وخدمات مصرفية ابتكارية، وذات كفاءة عالية مصممة لتلبية احتياجات عملائنا.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.



أمجد بن محمد البوسعيدي،

رئيس مجلس الإدارة